ترميز التخصص:

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

البطاقة التعريفية بالتخصص :

المستوى :دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

الاختصاص: قانون دولي جنائي

1- مكان التكوين

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

مرجع قرار التأهيل: رقم 962 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جامعة باتنة 1.
- مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون.
- التراث والتاريخ، مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي..

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

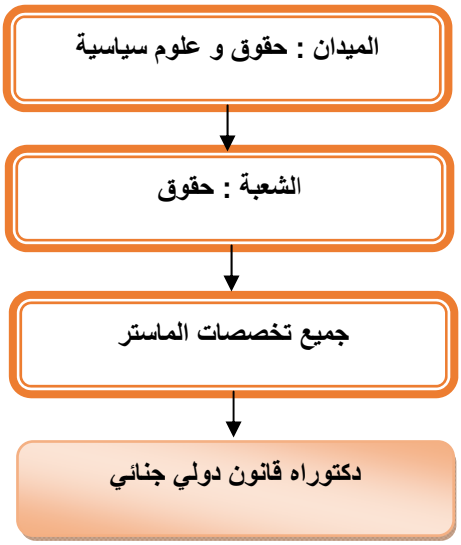

4- مضمون التكوين وسياقاته:

يتضمن مشروع التكوين في التخصص المذكور برنامج تكويني متكامل بين الإطار النظري و الإطار التطبيقي سواء تعلق الأمر بما تمتلكه الكلية من إمكانيات مادية و بشرية قادرة على بناء التصور الافتراضي لعمل المؤسسات القضائية المحلية و الدولية أو من خلال إيجاد سبل التعاون مع الشركاء الاجتماعيين لفتح مجال استقبال و تكوين الطلبة في مجال التخصص.

من ناحية التكوين الأكاديمي يشتمل التخصص على برنامج لمجموعة من المواد تدخل في صميم المعارف الدولية الجنائية في مختلف مراحل التكوين.

السداسي الأول:

- الدروس الإجبارية لتعزيز المعارف.(القانون الدولي الجنائي)
- مادة القانون الدولي الجنائي الموضوعي (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

السداسي الثاني:

- مادة المحاكم الجنائية الدولية (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

5- هداف التكوين:

يهدف عرض التكوين في الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون دولي جنائي إلى تعميق المعارف القانونية في القانون الدولي الجنائي وتشجيع الطلبة للخوض في عمق هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالجريمة الدولية و العدالة الجنائية الدولية إجمالا لتقييم الآليات القائمة وتثمين جهودها أو إيجاد بدائل عنها تكفل مبدأ عدم الإفلات من العقاب وإنصاف ضحايا الجرائم الدولية بهدف إجراء تقييم نقدي لنطاق الآليات الدولية الموجود وأوجه قصورها. فالمقاييس المقترحة ومفرداتها تعكس محاولة دراسة تأثير العلاقات الدولية لاسيما الدول الكبرى والمؤسسات الدولية على هيئات العدالة الجنائية الدولية. وتحسين معارف الطلبة عبر-التخصصية من خلال الاستعانة بمفردات من حقول معرفية ذات الصلة، كالقانون الدولي العام، القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي البيئي، ...الخ.

كما يتسم هذا التكوين بتوجه واضح نحو التغيير الهادف لتحسين قدرة خريجي التخصصات على التكيف مع متطلبات سوق العمل عبر إدراج كل ما يتعلق بالإطار القانوني، السياسي، و التقني، والاقتصادي، والأهم من ذلك فهم التفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على المستوى الداخلي والدولي ، ولذلك يفترض أن يساعد عرض التكوين على شغل مراكز في قطاعات نشاط متعددة عمومية وخاصة ، بدء بالوظيفة العامة: بصفة موظفين، مستشارين،...الخ

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

برنامج التكوين في الدكتوراه سيمكن من مرافقة مشروع البحث سواء للأغراض الأكاديمية أو الأهداف التشغيلية. أثناء بحث الدكتوراه، سيقوم طالب الدكتوراه بتطوير قدراته على التحليل، النقد، واقتراح الحلول الممكنة بكل موضوعية. في نهاية مشروع الدكتوراه، يكون طالب الدكتوراه متمتعا بقدرات أكاديمية وعلمية رفيعة المستوى تؤهله لعرض أفكاره ومناقشة آرائه والدفاع عنها أمام لجنة مناقشة مؤلفة من خبراء في مجال تخصصه.

كما يمكن الطلبة من إدماج طلبة الدكتوراه في مخابر البحث ودفعهم وتنشيطهم وتوجيههم للبحث وتعميق معارفهم العلمية وتدعيم المؤسسات بالمتخصصين في هذا التكوين، لهدف الانفتاح العلمي و المعرفي على الحقول المعرفية الجديدة ذات القيمة العلمية في الحياة المهنية في بعديها الوطني و الدولي، واكتساب المهارات في مجالات مواد القانون الدولي الجنائي والقانون الجنائي الدولي ، من خلال الاستفادة من التكوين النظري و العملي الملقن خلال مرحلة الماستر تخصص قانون جنائي، قانون دولي وعلاقات دولية، قانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، قانون المنظمات الدولية، القانون الدولي البيئي...الخ، للمساهمة في سد النقص في مجال هذا التخصص .

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- على المستوى المحلي يعتمد البرنامج على الإمكانيات البشرية و المادية للكلية و الجامعة.
- الإمكانية توظيف و الاستعانة بإمكانيات المؤسسات القضائية المحلية و الوطنية لضمان التكوين التطبيقي الميداني للطلبة.